

الاسلام ومقومات الأسرة

لحضرة الأستاذ محمد المنهياوى

حينما جاء الاسلام ينظم شؤون الاجتماع البشرى لم يجعل فى حسابه وهو يضع اساس الأسرة ويقوم جوانبها أن تصبح هى وحدها قوة عزيزة الجانب ، ولكنه جعل فى مقدمة الحساب أن تصبح ضمانا لقوة الأمة وعزتها ورحمة جانبها ، ولم يجد بدا فى سبيله الى هذه العاية من أن يشرع المساواة بين الرجل والمرأة فيما هو من خصائص الانسانية فى الدنيا والآخرة فقال : ”فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ“ وقال ”لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا لِلنِّسَاءِ لِمَا كَتَبْنَا“ .

ولكن كيف ينشئ الاسلام الأسرة ؟ وكيف يضع مقوماتها أو كيف يمهدها سبيل الائتمام والتكافل ويمدها بأسباب المنعة والاستقرار ؟

للأسرة التى يعتد بها الاسلام أصل هو الزواج ، وركن هام طرفا الزوجية ، وفروع ومقومات هى كل ما يحفظها من الضعف والميل والافتقار ، وإذن فأول ما نشأ الأسرة على يد الاسلام بالزواج ، وبالزواج وشروطه ومطلوباته تصبح الأسرة شيئا له فى الوجود مكان قائم ، وبما شمل به هذا الكيان من النظر الواسع والرعاية الدائمة تهباً للأسرة ضمانات السلامة والبقاء . ولزواج حائنان : حالة يطلبه فيها الاسلام ممن يستطيعه ويصلح له على سبيل الترغيب أخذنا من قول الرسول ”تزوجوا الولود والودود فإنى مكثركم الأمم“ وحالة يطلبه فيها على سبيل الوحوب ممن يصلح له ويستطيعه كان تتعرض الأمة الى الضعف والهرال وسقوط الهيبة بتعرضها لقلبة النسل أو فتك الأمراض ، وماخذ هذا لوجوب عموم الحكم فى الآية الكريمة ”وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ أَخِيلٍ يُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ“ وفى هذه الحالة يجب على وى الحكم أن يعالج بالوسائل الفاعلة ظاهرة الانصراف عن الزواج ، سواء جاء سببها من ناحية النساء كسوء ظن الرجال بين فى أمانة الزوجية ، ومن ناحية الرجال كقرارتهم من تكاليف لأسرة أو طمهمهم فى غير احلال الطيب . والاسلام لا يخضع لزواج للصدمة الخاطبة ولكنه ينصح الرجل والمرأة أن يتعرف كلاهما مكنون حال الآخر ويعتراه ، ويذكر على التبعين أصول المزايا التى جرت مادة الناس أن يتجرها الرجل فى المرأة فىقول إنها الجمل والمسال والخسب والدين ، ثم يرد الحسن كله الى ذات الدين فيقول ”فاظفر بذات الدين تربت يداك“ . وإنما اثر ذات الدين بهذا التفضيل لأن المرجو فى مثلها وقد

وعت أدب الدين وتعاييه أن تكون أمينة على نفسها وزوجها وأولادها، وأن تحسن المعاشرة وتقع بما في الوسع وتوطفد أركان البيت بالدم على حقوتها والصفح عما يصيبها من مساءة العشير. وبعد التعرف والاستطلاع يشترط الإسلام أن تقبل المرأة على الزواج وهي راضية كل الرضاء. حتى لو زوج الأب ابنته الصغيرة لكأن لها يوم ترشد أن تجيز هذا الزواج أو لا تجيزه .

ولم يكتف الإسلام بهذا القدر من الاحتياط لمستقبل الأسرة ، ومن هنا شرع خطبة الزواج وجعلها إيدانا بالرغبة يباح معه اختبار صفة المرأة فيما تصاح به للزوجية .

ولهذا الاختبار وسيلتان : إحداهما رؤية الوجه واليدين والتقدمين في غير ريبة ولا سوء وفي ذلك يقول الرسول الكريم ” إذا ألقى الله عز وجل في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها “ والثانية مشافهة اللسان في غير استهواء ولا هجوم ، فقد كانوا في زمن النبوة يخطبون النساء من أقسهن برؤية العين وحديث اللسان ، وما دام الجمال أظهر ما يكون في الوجه واليدين والتقدمين ، ثم ما دام اللسان أداة الصوت ودليل الفهم والذوق ، فحسب الخطبة أن تعطى الرجل من ذلك ما يشاء ، وفي تسويغ النظر على هذه الصورة الإمام بقوام الجسم يعرف أقصيرة هي أم طويلة ، بدينة أم نحيلة . وفي ذلك كله بلاع يوفيه حاجة الإمام بصفة الذات حسا ومعنى .

غير أن الإسلام حين يبيح الخطبة على هذا النحو يشترط أن تكون في حضور محرم من أهلها كالأب والأخ والعلم والنخال ، وهو إنما يشترط ذلك لمنع التخلية بين أجنبي وأجنبية ، وهو إنما يمنع هذه التخلية لأنه يعلم أن الذكورة ولأنوثة كلتاهما طبيعة لا يخلها عن هذا الحيوان المحتال المنتمى خالع غير الموت ، فكيف مع ذلك يأمن عند الخلوة ويسر المقال ديبب المنى الطائشة وزلات الضحف المباحث .

لكن هل وقف الإسلام في احتياظه لسلامة الأسرة عند هذه الغاية؟ كلا ولكنه رأى أن يستصحب الزواج شرطا تطمئن به المرأة وأولادها على شرف منزلتها بين أساس قبل أن تترم رابطة الزوجية ؛ أما هذا الشرط فهو كفاءة الرجل لمن يريد أن يتزوجها في العلم والخسب والمال ، فإذا كانت هي من بيت أهل أهل مال أو حسب أو علم وكان هو غير ذلك لم يكن كفا لها .

وفي اشتراط الكفاءة على هذا الوجه يظهر حرص الإسلام على كيان الأسرة في الأمثلة لآتية :

(أولا) قد تطيش امرأة أو فداء من أسرة كريمة فتزوج نفسها رجلا يتمن في بيت أهلها سياق العربات أو عنوف الدواب أو مسح الأحذية ، فهذا الشرط يبالغ نكبة العار ويمنع

استمرارها ، ويعلم أولياء الأمر كيف يستدون طريق النكبة فيمنعوا في بيوهم أن يتصل النساء بالرجال الأجانب .

(ثانياً) قد تكون المرأة من المنبت الوضيع متمكنة بفطرتها من اخلاق القويم والعقل الراشد ، فإضافة هذا الشرط الى الرجل وحده يمكنها من أن تتزوج رجلاً تشرف بشرفه أو تستنير بعلمه أو تستغنى بفناه .

(ثالثاً) قد يرى دعاة التقليد على إطلاقه أن من الضروري للاطمئنان على مستقبل الأسرة قبل الزواج أن يتعارف الرجل والمرأة وأن يتراقفا في البيت وفي الخلاء وفي كل مكان يريدانه أطول ما يمكن أن تطول حاجة التعارف ، فهذا الشرط مع أنه يحقق المقصود من هذه المرافقة ببقى الأعراس مزالقة الخطيئة . وذلك أن الكفاءة تقتضى تشابه البيئة في مظاهر الحياة الفكرية والمادية والأخلاقية ، فإن الأغلبية في مالوف العادة أن تكون ابنة الرجل من بيئة معينة مشابهة في هذه المظاهر لأبن الرجل من هذه البيئة نفسها .

والإسلام يوجب المهر على الرجل إشعاراً بأن المرأة حرة أن تجد من يتخاذه عند الاقدام على الزواج أمارة تشعرها أنها نزلت من قلبه منزلة الرضا والعطف . أليس الرجال لا يزالون يقيمون إلى النساء بأفدايا من أصناف العطر والحلى ونحوها ولو لم يكن زواجات ولا محطوبات ؟ فأولى أن تجد المرأة شيئاً من هذا اللطف في مهر الزواج . والمرأة بعد ذلك هي الفريق الأحق بالرعاية والصون ، فهي حرة ألا تتكلف لنزواج شيئاً يخرجها الكد في تحصيله عن هذا الصون ويحرمها هذه الرعاية . والرجل بعد ذلك هو الذى يستمتع أكثر منها بما تعده لنفسها ولابيت من زينة ولباس ومتاع ، فأولى به أن يتكلف لهذا الاستمتاع ما لا تتكلفه المرأة .

غير أن المرأة قد تغلب على رضاها ، وقد لا تتفتت هي أولاً ينتمت إليها إلى الكفاءة المطلوبة ، فهل تترك الأسرة في انتظار ما يهدد كيانها من عواقب الاكراه أو فقدان الكفاءة في الرجل ؟ ما هنا يحتمل الإسلام فيجعل من حقها أن تطلب فسخ الزواج إذا أكرهت عليه ، أو إذا كان وليها هو الذى تهاون في شرط الكفاءة ، ويجعل من حق الولي أن يطلب فسخه أيضاً إذا كانت هي التى تهاونت في هذا الشرط ، وأجل من ذلك في مقام الحرص على مستقبل الأسرة أن لها أن تطلب حماية القاضى إذا أراد أونها إن يزوجها رجلاً كبيراً أو رجلاً يكثر الحلف بالطلاق أو رجلاً في سمعته أن الرجال يستبيحون بيته برضاه ، وعلى القاضى حينئذ أن يحميها فيمنع هذا الزواج ، والشاهد لذلك من القرآن الكريم "وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً" ومن الحديث الشريف "لا ضرر ولا ضرار" .

الى هنا يستوفى لإسلام دعائم إنشاء الأسرة ويثبت قواعدهما ، ثم يعود فينظر إلى الزواج لا باعتباره مجرد عقد تم التزاماته بالاحجاب والاقبول وشهادة الشهود ، بل باعتباره شيئاً أجل وأعظم من ذلك ، فيجعله ميثاقاً تحمل الضائر مسئوليته ، ثم يجعله عن أن يكون مجرد ميثاق تنقضية انصهار رفته وخفة وزنه فيجعله من أثقل المواثيق حملاً وأعظمها تبعاً :
 "وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَكُنْتُمْ إِحْسَانًا قَبُولًا فَأَخَذُوا مِنْهُ شَيْئًا فَآخِذُوا بِهِ تَاءً وَإِنَّمَا بُعِثُوا لِلْبَيِّنَاتِ وَالْحُكْمِ الْعَظِيمِ ، وَقَدْ أَقْبَضَ بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا" .

وأول ما تبدوا الأسرة باعتبارها وحدة اجتماعية تكون زوجاً وزوجة ، وهي منذ تبدو على هذا المثال تحوطها من الحقوق المفروضة مقومات تمنعها أن تميل كل الميل أو بعضه ، وتلك حقوق يوزعها الاسلام على ممتضى الفطرة والعدل ، والإفضاء بما هو غرض الزوجية ، والطعام والكسوة والسكنى ، ونفقة الخدمة وإرضاع الولد ، والحماية من المكروه في النفس والشرف ، والرفق في المعاشرة ، وتسام المساواة عند الجمع بين أكثر من زوجة واحدة في كل ذلك وسواه مما يطول به الحديث حق للزوجة على الزوج حتى لا شيء يحمله منه إلا أن تعفو وتصحح ، والاستحابة عند إرادة الإفضاء في غير عائق صحيح ، والطاعة فيما لا معصية فيه ، والأمانة على النفس والولد والمال ، وعدم ميازحة البيت إلا بالإذن ، كل ذلك وغيره مما يرتضيه العدل حق للزوجة على الزوج حتى لا شيء يصرفها عنه إلا أن يفضى ويتسامح ، وإذا كانت نفقة الزوجة على زوجها حقاً انعقد به الإجماع نفياً استنبطه بعض المجتهدين من ظاهر نص القرآن أن على ارجوة الموصرة أن تنفق على زوجها إذا أصابته عسرة لعجزه عن نفقة نفسه ، وكان وجه البصواب في هذا الحكم أنه يشير إلى معنى التكافل بين الزوجين بعد أن تضرد حياتهما في وفق وصلاح ، وبعد أن تتوطد جوانب الأسرة وتستقيم في طريقها على هدى ونور . على أن من الحقوق المرأه في الإسلام لم تسبقه إليه ولا لحقته فيه شريعة أخرى ، ذلك أنه يوجب على الزوج تعليم زوجته إن حاءته غير متعلمة ، ويميزها أن تخرج من البيت لتسأل عن عمل يعلمها إذا لم يعم الزوج بتعليمها . لكن أي علم هذا الذي يطلبه الإسلام للمرأة ويسألها ويسأل الرجل عنه " هو علم الدين بالقدر الذي تصح به العقيدة والعبادة ، وبكل ما يوجب جمال النفس والخلق ، وعلم الدنيا الذي تستطيع معه أن تقرأ كتابها وتضبط حسابها وتعرف ما لها وما عليها ، وتدبر في منزلها مصلحة الزوج والأبناء ، وتفهم ما لا بد أن تفهمه من محاسن الحياة ومساوئها ، والنساء في ذلك أولى أن يعلم بمصنن بعضها ، ومن أصح له وأقدر عليه ، وهكذا يضع الإسلام قاعدته فيقول " طلب العلم فريضة على كل مسلم " أي كل إنسان مسلم رجلاً كان أو امرأة . وفي رواية " ومسلمة " . على أن شيئاً واحداً تسقط به عن المرأة فريضة العلم إذا لم يتنج لها أن تتعلم في البيت . وهذا الشيء هو أن تخاف على نفسها أو تخاف عليها أهلها فساد الزمن وفتنة أهله في المكان الذي تتعلم فيه أو في طريقها إليه .

والأسرة تنمو بالولادة وتتكاثر بالنسل، فكما أشرق في أفقها ولید جدت حقوق وقامت واجبات ، وحينئذ يفرض الإسلام للطفولة بين أيدي الوالدين حقوقا يقتسمانها على مقياس لا يختل ولا يعبور ، فمن حق الطفل على أبيه أن يتعهداه بأسباب النمو وكوافل الصحة ، وأن يتداركا عقله ونفسه بالتغذية وحسن التربية، وأن يرعياه في عهده طفولته وصباه رعاية لا تزال تنتقل به في مدارج السلامة والحفظ ، حتى يصبح رجلا يفتنم ما يفتنمه الرجال من طيب الحياة ، ويؤتي أهله وأمه ما يؤتیه الأبرار الأوفياء من الحقوق والواجبات .

نستطيع إلى هنا أن نجد أسرة أقامها الإسلام على أساس من الزواج الوثيق والمعاشرة الكريمة، وضمن سلامتها بمأرسم من الحقوق ضمن عدل ورحمة ، وبث في جوانبها من الأبناء رياحين ومصابيح ، وشب هؤلاء الأبناء حتى عرفوا الحياة واعتدوا بملتها ، غير أنه يبقى أن سرف ماذا هناك من حقوق الآباء على الأبناء ؟

للآباء والأمهات على أبنائهم عند الكبر والحاجة حق النفقة وخفض الجناح ، ولهم عند الاستغناء حق الطاعة والتكريم ، فإن جحدهم الأبناء شيء ، من ذلك أمضى فيهم الإسلام حكمه العادل ، فردهم إلى الوفاء بما وجب عليهم ، وقد يكون في الأسرة إخوان وإخوة ، وقد يكونون كبارا وصغارا ، وقد يكون الصغار يتألمون مستضعفين ففى نور يرسله الإسلام حولهم ليتبينوا طريقهم في ظلمات الحياة .

ههنا يوجب الإسلام على الإخوة الكبار أن يكفلوا الصغار من إخوانهم وأخواتهم كفالة تيسرهم من أسباب العيش والتربية ما وسعها أن تيسره . لكن هب أن الآباء والإخوة وسواهم من أولياء القربة أعسروا عن عجز واضطرار، فهل تضيع الأسرة لفقدهم من يعونها ؟ كلا، فهأنا نرفع الإسلام هذه التكاليف من أولياء الأسرة الصغيرة في البيت الخاص ثم يضمها في رقاب أهل القدرة وذوى السلطان من أولياء الأسرة الكبيرة التي هي الأمة: "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته والأمير راع ، والرجل راع على أهل بيته ، والمرأة راعية على بيت زوجها وولده ، فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته" .

يتضح إلى هنا أن الإسلام احتاط لتمكن الأسرة وسلامة مكانها عند الإقدام على الزواج بالتحري والاستطلاع ، وبالرضا خالصا من شائبة الإكراه والتوريث ، وبالخطبة والمهر والكفاءة على نحو ما أرشد إليه ، ومع ذلك لم يفته أنه قد تطرأ من وراء الغيب طوارئ تكدر الصفو وتندثر بالنفاء ، فمثل هذه الطوارئ يدخر دواء يطبق على الداء بمرارته ، ولكنه دواء الضرورة على كل حال .

إن الإسلام لا ياتمن على الزواج حبا قائما ولا بنفعا مضطرا ، فهو يعلم أن الحب نار يحمدها تعاقب الليل والنهار ، وأن ضرام البنض سعير لا يخمد ولا ينطفئ ، وإنما ياتمن

عليه الإعزاز والمواودة ، فهما ميل القلب وإحساس الضمير ، فاذا وقع المحذور فأصبحت الحياة الزوجية بحجماً تتقلب الأسرة على حجره مد الإسلام يده بعلاجين :

أما أولهما : فالترغيب في الصبر والتسامح ، والحث على رأب الصدع بالمناسحة والتبصر . والنصح عند استحكام النفور ، بأن يذهب إلى الزوجين المتسافرين حكمان من أهلها يحاولان أن يذفعا عن شملهما المتراض عادية التفرق .

وأما ثانيهما : فاذا تحطمت وسائل التوفيق على جوانب المعاندة والإصرار ، وأذا قام الشك مقام اليقين في عجز الزواج عن سره المكنون أو عن سواء مما لا تقوم الأسرة إلا به ، لم يبق لانتقال الفرق وإتخاذ المخترقين غير الحلال البغيض وهو الطلاق .

بل لا يزال الإسلام حتى عند واقعة الطلاق يتوخى سلامة الأسرة ، فهو يستكره المبادأة بالطلاق البات ليبقى باب الأمل مفتوحاً ، ثم يرى عن أي الجانبين تصدر أسباب الفرقة ، فإن كان هو الزوج وجب أن يوفى الزوجة مؤجلاً الصداق ونفقة العدة ومتعتها ثلاثة أشهر تكفي للاستنصاح وتدارك المصلحة بتصحيح الخطأ ، وإن كان هو الزوجة أجاز للزوج أن يعلق بت الطلاق على أن تبرئه مما لها وأن تعطيه شيئاً من المال يرضيان عليه .

وجدير بهذه الإجازة أن تدعو الزوجة إلى تدبر أمرها ، فأنت ترى أن رد المسؤولية إلى صاحبها قد يجعله على تغيير موقفه فيقيم بالسماحة وضبط النفس ما أوشك الفراق أن يهدمه . ومن أمثلة هذا العلاج أن رجلاً جاء إلى الخليفة عمر بن الخطاب يستأمره في طلاق امرأته ، فقال له عمر : لا تفعل ، قل الرجل ، ولكني لا أحبها . فقال له عمر : ” ويحك أو لم تبني البيوت إلا على الحب “ ، فهذا وعظ بليغ ومشورة بليغة ، ولكن أبلغ منه مشورة ووعظ قول الله تعالى ” وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً “ .

هذا هو الطلاق في الإسلام ، جراحة لا يرضأها إلا أن يتعذر الدواء بغيرها ، ووسط بين الإفراط والتفريط ، لا يضيق حتى تشق الأسرة بتحريره ما لم يتبها لها من أسبابه سبب واحد هو عار الأبد ، ولا يتسع حتى يدخل في أسبابه مجرد الشغب بتبديل الزوجات أو مجرد أن تكره المرأة من زوجها أن يلتقها بلحية طويلة بعد أن كانت يلتقها وهو مجرد أمرد ، ولا تتوعد طريقه حتى يتلمسه الزوجان المتكاردان في الاتفاق على دعوى الخطيئة كما يحصل الآن في كثير من بلاد الغرب ، فيقول الزوج إنها خانت بخطيئتها عهده ، وتقول هي : نعم فعلت ، وإنه لصادق .

والمعنى الذي نستخلصه من وضع الطلاق في هذا الموضع أنه قد يكون حاجة يتوقف عليها تكوين الأسرة أو سلامة تكوينها ، وقد يفئنا عن سوق الشواهد أن فرار الزوجات مع الأخلاء الأجانب ، وفرار الأزواج مع الخليلات الأجنبية أصبح في أوربا وأمريكا عادة

مطرده وصارت الأسرة به شيئاً لا قيمة له وأصبحت علائق النسب الصحيح بين الآباء والأبناء فريسة الشك وضحية لارتباب .

أما تعدد الزوجات فقد يدخل في بناء الأسرة إذا اقتضته حاجة النسل أو الاستغناء أو لتحرز من عدوى لمرض ، وهو لا يدخل الأسرة من باب واسع ، والضرورة الاجتماعية هي التي تحكم في ذلك ، فإذا فرضت هذه الضرورة في رجل تعطلت في زوجته وظيفته الزوجية أو أثبت العلم أنه ولود وهي عقيم ، فهل يطالب من مثل هذا الرجل أن يتأنت ، وذا رضى أن يتأنت فهل يقوم به وبمثل هذه الزوجة كيان الأسرة ؟ أو هل يطالب منه أن يفسد استقامته فيضاعف في المجتمع أولاد الأمهات ، ويشقى من النساء والأولاد أضعاف ما يزعمون أن تعدد الزوجات يشقيهم ؟

وليس تعدد الزوجات شيئاً ارتجله الإسلام بهد أن لم يكن ، فقد عرفته العصور على تعاقبها ووسمته الحضارات في مختلف أطوارها ، ثم جاء الإسلام فهذبها وقلم أظفاره وجعله قيد الضرورة الطارئة ، وكان شأنه فيه كشأنه في الطلاق ، كلاهما استجابة للحاجة التي لا مناص منها ، مقدرة بالقدر الذي لا يزيد على هذه الحاجة . ومهما يكن فإنها تعدد مقيدة بمفهوم الآيتين ” فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ بَدَأَ اللَّهُ تَعْمَلُوا ” ، ” وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ” . أيها السادة ، كم أن تسألوا ماذا بقي بعد ذلك مما يجب أن يقال ، فالجواب أنها كلمة الإسلام في أمرين لا مناص من أن يتزل أحدهما في المكان الأهم من مقومات الأسرة هذان الأمران هما الحجاب والسفور ، فاعلموا أن كلمة الإسلام فيهما جليلة فاصلة ، ولكنها حق لا ريب فيه .

لا يعرف الإسلام الحجاب على أنه حبس المرأة في قفص لا تستطيع أن ترى من فرجاته نور المعرفة ولا تنشق هواء الحياة ، فهو لو أراد ذلك لما طأها من تكاليف الدين والدنيا بمثل ما طالب به الرجل ، ولا يقبل السفور على نحو ما يرضاه غرور التقليد من رفع الستار وخلع العذار والاستخفاف بفتنة الاختلاط وغشيان المحال فيما لا يفشاه إلا الرجال ، فهو لو قبله على هذا النحو لم أعز المرأة بعز الطهر والعفاف ، ولا سماها عن أن تصبح في مكنة المنشول ما

محمد الهياوى